Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

# قياس أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) خلال الفترة 2014–2024

خديجة صالح أحمد المـــــقوز
جامعة الزاوية ـ كلية الطب البيطري والزراعة
Khadijaalnaguz@gmail.com

محمد رحومة المدهوني
جامعة الزنتان ـ كلية الاقتصاد ـ تيجي
Mohamed.almadhne@uozeduely

رقم الاوركيد :0009000925697960

الدوكالي إبراهيم الدوكالي
معهد الغيران الزراعي
Dokaliu1977@gmail.com

# Measuring the Impact of Exchange Rates on Inflation in the Libyan Economy Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model During the Period 2014–2024

Khadija Saleh Ahmed Al-Maqouz Mohamed Rahouma Al-Madhouni
University of Zawiya - Faculty of Veterinary Medicine and Agriculture
University of Zintan - Faculty of Economics - Tiji
Khadijaalnaguz@gmail.com
Mohamed.almadhne@uozeduely
Orchid Number: 0009000925697960
Doukali Ibrahim Al-Doukali
Al-Ghairan Agricultural Institute
Dokaliu1977@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/05/06 –تاريخ المراجعة:2026/05/28– تاريخ القبول: 2026/06/08– تاريخ للنشر: 2026 /06/22

**المستخلص(Abstract)**

تناولت هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014–2024، بهدف قياس أثر سعر الصرف على التضخم باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي الحديثة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج القياسي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وتقدير معاملات الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة تعديل الاختلالات نحو التوازن، واختبار سببية غرانجر (Granger Causality) لتحديد اتجاه العلاقة السببية. اعتمدت البيانات على النشرات الدورية لمصرف ليبيا المركزي، وتحديداً تقارير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم، وتقارير التضخم الربعية للفترة المذكورة.

أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك (توازنية طويلة الأجل) بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار الحدود (F-statistic) (6.35) وهي أعلى من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل. وقد قدر معامل سعر الصرف في الأجل الطويل بحوالي (0.72)، مما يعني أن انخفاض قيمة الدينار بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.72% في الأجل الطويل، وهي مرونة انتقال مرتفعة تعكس اعتماد الاقتصاد الليبي الكبير على الواردات. كما بلغ معامل تصحيح الخطأ ((-1)ECM) حوالي (-0.52) وهو سالب ومعنوي عند مستوى 1%، مما يشير إلى أن النظام يصحح حوالي 52% من اختلالاته في السنة الأولى، ويعود إلى التوازن في حوالي عامين. وأثبت اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى التضخم، وليس العكس، مما يؤكد أن التضخم الليبي ظاهرة مستوردة بالأساس. كما أظهر تحليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي أن مرونة الانتقال تكون أعلى عند استخدام السعر الموازي (0.82)، مما يؤكد أن الفجوة السعرية تعد من أبرز مسببات الضغوط التضخمية.

خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف يمثل محدداً أساسياً ومعنوياً لمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي، وأن السياسة النقدية يجب أن تتبنى استهداف التضخم بشكل صريح، مع العمل على تضييق الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، وتنويع هيكل الواردات، ودعم الإنتاج المحلي للسلع الأساسية، وتعزيز الشفافية والإفصاح عن بيانات السياسة النقدية. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات قياسية أكثر تعمقاً باستخدام نماذج (GARCH) لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، ودراسة أثر السوق الموازي بشكل منفصل باستخدام بيانات شهرية دقيقة.

**الكلمات المفتاحية :**

سعر الصرف، التضخم، نموذجARDL ، التكامل المشترك، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This study addressed the dialectical relationship between the exchange rate and inflation rates in the Libyan economy during the period 2014–2024, with the aim of measuring the impact of the exchange rate on inflation using modern econometric methodology. The study relied on the descriptive approach and the econometric approach, where the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to test the existence of a cointegration relationship between the two variables, and to estimate the short- and long-run coefficients, in addition to using the Error Correction Model (ECM) to measure the speed of adjustment of disequilibria towards equilibrium, and the Granger Causality test to determine the direction of the causal relationship. The data relied on the periodic bulletins of the Central Bank of Libya, specifically the Consumer Price Index and inflation reports, and the quarterly inflation reports for the aforementioned period.

The results showed the existence of a cointegration relationship (long-run equilibrium) between the exchange rate and inflation in the Libyan economy, where the value of the Bounds Test statistic (F-statistic) reached (6.35), which is higher than the upper critical values at a 5% significance level, confirming the existence of a long-run relationship. The exchange rate coefficient in the long run was estimated at approximately (0.72), which means that a 1% depreciation in the value of the Dinar leads to a 0.72% increase in inflation in the long run, which is a high pass-through elasticity reflecting the Libyan economy's heavy reliance on imports. Also, the Error Correction coefficient (ECM(-1)) reached approximately (-0.52), which is negative and significant at the 1% level, indicating that the system corrects about 52% of its disequilibria in the first year, and returns to equilibrium in about two years. The Granger Causality test proved the existence of a unidirectional causal relationship running from the exchange rate to inflation, and not vice versa, confirming that Libyan inflation is primarily an imported phenomenon. Moreover, the gap analysis between the official and parallel rates showed that the pass-through elasticity is higher when using the parallel rate (0.82), confirming that the price gap is considered one of the most prominent causes of inflationary pressures.

The study concluded that the exchange rate represents a fundamental and significant determinant of the inflation rate in the Libyan economy, and that monetary policy must explicitly adopt inflation targeting, while working to narrow the gap between the official and parallel rates, diversify the import structure, support the domestic production of essential goods, and enhance transparency and the disclosure of monetary policy data. The study recommended conducting more in-depth econometric studies using (GARCH) models to measure the impact of exchange rate volatility on inflation, and studying the impact of the parallel market separately using accurate monthly data.

**Key words:**

**Exchange Rate ,Inflation , Libyan Economy , (ARDL) Model , Cointegration , Long-run**

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### 1.1المقدمة

يعد سعر الصرف المحور الأساسي الذي يربط هيكل الاقتصاد المحلي بمنظومة التجارة العالمية، والأداة السيادية التي تمكن السلطات النقدية من ضبط التوازن النقدي واستقرار الميزان التجاري. ويتمتع سعر الصرف بأهمية استثنائية في الاقتصادات النامية، لكونه المحدد الرئيسي لتكلفة التدفقات السلعية والخدمية عبر الحدود، والمؤشر الحيوي لجاذبية الاستثمار، وراسم ملامح الدخل القومي.

وفي الحالة الليبية، لا يقتصر دور سعر الصرف على كونه قيمة تبادلية للنقد الأجنبي، بل يمثل الضمانة الأساسية لاستقرار القوة الشرائية للدينار، فالتغيرات في قيم التعادل للعملة المحلية تنعكس مباشرة على نفقات الحصول على السلع المستوردة، مما يؤدي في حالات التذبذب الحاد إلى ارتفاع مبادئ التضخم واستفحال آليات السعرية في الأسواق المحلية. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تقلبات سعر الصرف تُعد من أبرز مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعاني من هيكل إنتاجي هش واعتماد كبير على الخارج.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين تحركات سعر الدينار الليبي ومعدلات التضخم خلال العقد الأخير (2014–2024)، وهي فترة شهدت تحولات هيكلية عميقة في الاقتصاد الليبي، وظهور فجوة سعرية بين السوقين الرسمي والموازي، مما أدى إلى انتقال مباشر لأثر تراجع قيمة العملة إلى مستويات الأسعار العامة. تهدف الدراسة من خلال التحليل التطبيقي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة إلى رصد طبيعة هذا الأثر وقياسه كمياً، لتقديم رؤية علمية تسهم في صياغة استراتيجيات نقدية قادرة على احتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الليبي.

### 1.2مشكلة البحث

تتمثل المعضلة الأساسية في الاختلال الهيكلي لنظام سعر الصرف في الاقتصاد الليبي، حيث أدى التباين الواسع بين السعر الرسمي المعتمد لدى مصرف ليبيا المركزي والسعر السائد في السوق الموازي إلى تداعيات اقتصادية حادة لم تقتصر على الجوانب النقدية فحسب، بل امتدت لتشمل تآكل القوة الشرائية للدينار الليبي وتصاعد معدلات التضخم بشكل غير مسبوق. ونتيجة لاعتماد الأنشطة التجارية والاستثمارية على تقييمات غير رسمية لسعر الصرف، تضاعفت التكاليف التشغيلية، مما انعكس على مستويات الأسعار العامة وخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي، وأفرز تحديات كبيرة على مستوى الاستقرار المالي والاجتماعي ومستويات المعيشة للمواطنين.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل المركزي التالي:

**"هل يوجد تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014–2024؟ وما هو حجم تأثير سعر الصرف على التضخم في الأجلين القصير والطويل؟ وما هي سرعة تعديل أي اختلالات قصيرة الأجل نحو التوازن طويل الأجل؟"**

وينبثق عن هذا التساؤل المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي إشارة وحجم معامل المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف في معادلة التضخم؟
2. ما هو معامل تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعكس سرعة عودة العلاقة إلى التوازن؟
3. هل توجد علاقة سببية في اتجاه غرانجر بين سعر الصرف والتضخم، وما هو اتجاهها؟
4. هل يختلف أثر سعر الصرف على التضخم باختلاف استخدام السعر الرسمي أو السعر الموازي؟

### 1.3أهداف البحث

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التطبيقية التالية:

1. تقدير مرونة انتقال أثر سعر الصرف على التضخم في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.(ARDL)
2. اختبار فرضية وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين سعر الصرف ومعدل التضخم باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) الذي اقترحه.(2001) Pesaran et al.

3. قياس سرعة تعديل الاختلالات قصيرة الأجل نحو التوازن طويل الأجل من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).
4. اختبار اتجاه السببية بين المتغيرين باستخدام اختبار سببية غرانجر.(Granger Causality)
5. تقديم توصيات سياساتية مبنية على نتائج التقدير القياسي، تسهم في احتواء الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي.

**1.4أهمية البحث**

تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في الجوانب التالية:

**أولاً: الجانب النظري:**إثراء الأدبيات الاقتصادية في ليبيا بدراسة تطبيقية تستخدم منهجيات قياسية حديثة (ARDL) بدلاً من الاعتماد على التحليل الوصفي فقط، مما يسهم في سد الفجوة المعرفية في هذا المجال.

**ثانياً: الجانب التطبيقي:**توفير تقديرات كمية دقيقة لمرونة انتقال أثر سعر الصرف، وهو مؤشر حاسم للبنك المركزي في رسم سياسة سعر الصرف واستهداف التضخم، وتمكين صناع القرار من تبني سياسات مبنية على أدلة تجريبية.

**ثالثاً: الجانب المنهجي:**تقديم نموذج قياسي يمكن تحديثه وتطويره في دراسات لاحقة، مع إتاحة إمكانية مقارنة النتائج مع دول أخرى ذات هيكل اقتصادي مشابه (العراق، الجزائر، السعودية).

**رابعاً: الجانب السياساتي:**تمكين صناع القرار من تبني سياسات نقدية ومالية متكاملة تعتمد على أدلة تجريبية، لا على اجتهادات آنية، مما يعزز فعالية السياسات الاقتصادية.

**1.5فروض البحث**

تم صياغة الفروض على النحو التالي، بحيث تكون قابلة للاختبار الإحصائي:

**الفرض الصفري الأول :($H_0^1$)** لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

**الفرض البديل الأول :($H_1^1$)** توجد علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين سعر الصرف والتضخم.

**الفرض الصفري الثاني :($H_0^2$)** معامل سعر الصرف في الأجل الطويل يساوي صفراً (لا تأثير معنوي).

**الفرض البديل الثاني :($H_1^2$)** معامل سعر الصرف في الأجل الطويل موجب ومعنوي إحصائياً (أي أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع التضخم).

**الفرض الصفري الثالث :($H_0^3$)** لا توجد سببية في اتجاه غرانجر من سعر الصرف إلى التضخم.

**الفرض البديل الثالث :($H_1^3$)** يوجد اتجاه سببية وحيد الاتجاه من سعر الصرف إلى التضخم.

**الفرض الصفري الرابع :($H_0^4$)** سرعة التعديل) معامل (ECM تساوي صفراً (أي لا توجد آلية تصحيح نحو التوازن).

**الفرض البديل الرابع :($H_1^4$)** معامل ECM سالب ومعنوي، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل.

**1.6منهجية البحث**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المختلط (الوصفي والقياسي)، وذلك على النحو التالي:

**أولاً: المنهج الوصفي:**تم استخدامه لعرض المفاهيم النظرية الأساسية لكل من سعر الصرف والتضخم، واستعراض قنوات الانتقال، ونظريات التضخم، وأساليب قياسه، وتحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة.

**ثانياً: المنهج القياسي (الاقتصاد القياسي):**تم استخدام الأدوات التالية:

1. **اختبار جذور الوحدة :(Unit Root Tests)** تم تطبيق اختباري (ADF) و (PP) لتحديد درجة تكامل المتغيرات (سعر الصرف، التضخم)، والتأكد من أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو من الدرجة الصفرية I(0) ، وليس من الدرجة الثانية I(2) ، لتبرير استخدام نموذج.ARDL
2. **نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع :(ARDL)** تم اختيار هذا النموذج لأنه الأنسب في حالات صغر حجم العينة، وعدم اشتراط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة، مع إمكانية تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل في خطوة واحدة.
3. **اختبار الحدود :(Bounds Test)** لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بمقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيم الحرجة التي وضعها Pesaran et al. (2001) عند مستويات معنوية مختلفة.
4. **نموذج تصحيح الخطأ :(ECM)** لتقدير سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل بعد أي صدمة قصيرة الأجل.
5. **اختبارات التشخيص :(Diagnostic Tests)** تم إجراء اختبارات التسلسل الذاتي للباقي(LM test) ، واختبار تجانس التباين(White test) ، واختبار طبيعة التوزيع الطبيعي(Jarque-Bera) ، واختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM)و (CUSUMSQ للتأكد من صلاحية النموذج.
6. **اختبار سببية غرانجر :(Granger Causality)** لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

**المصدر الأساسي للبيانات :**البيانات السنوية المنشورة في النشرات الدورية لمصرف ليبيا المركزي، وتحديداً تقارير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم، وتقارير التضخم الربعية، بالإضافة إلى بيانات أسعار الصرف الرسمية والموازية للفترة 2014–2024.

### 1.7حدود البحث

**أولاً: الحدود الزمانية:**تركز الدراسة على الفترة الزمنية (2014–2024)، وهي بداية التغير في قيمة الدينار الليبي لتشمل كافة مراحل تغير سعر الصرف في ليبيا، حيث تتضمن مرحلتين رئيسيتين: مرحلة استقرار سعر الصرف قبل 2021، ومرحلة الإصلاح النقدي بعد 2021.

**ثانياً: الحدود المكانية:**الاقتصاد الليبي.

**ثالثاً: الحدود الموضوعية:**قياس أثر سعر الصرف على التضخم فقط، دون التطرق لمحددات أخرى مثل عرض النقود أو الإنفاق الحكومي، مع إمكانية إضافتها كمتغيرات تحكم في بعض النماذج.

### 1.8هيكلية البحث

تم تنظيم هذه الورقة في أربعة مباحث رئيسية، على النحو التالي:

**المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والتضخم**

- المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.
- المطلب الثاني: مفهوم التضخم وطرق قياسه.
- المطلب الثالث: نظريات التضخم (طلب، تكاليف، نقدي، نفسي).
- المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم والنماذج النظرية.

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومنهجية التقدير القياسي**

- المطلب الأول: استعراض نقدي لأهم الدراسات المحلية والعربية.
- المطلب الثاني: وصف نموذج ARDL وشروط تطبيقه ومعادلاته.
- المطلب الثالث: وصف اختبارات التشخيص والاستقرار واختبار السببية.

- المطلب الرابع: وصف البيانات المستخدمة وتحليلها وصفياً.

**المبحث الثالث: النتائج التقديرية والتحليل القياسي**

- المطلب الأول: نتائج اختبارات جذور الوحدة.
- المطلب الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك) حدود.(Pesaran
- المطلب الثالث: تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ.
- المطلب الرابع: نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار واختبار السببية.

**المبحث الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات**

- المطلب الأول: تفسير النتائج في ضوء الأدبيات والواقع الليبي.
- المطلب الثاني: تقييم السياسات النقدية في ضوء النتائج.
- المطلب الثالث: التوصيات والسياسات المقترحة.

**المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والتضخم**

**المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته وأنواعه**

**أولاً: تعريف سعر الصرف:**

يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة النقد الوطني مقدراً بوحدات النقد الأجنبي، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية. ويعبر هذا السعر عن العلاقة التبادلية بين العملات في الأسواق المالية، ويعد أداة أساسية لتسوية المدفوعات الدولية، وتحديد القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

وقد عرفه زروق (2010، ص 120) بأنه "عملية استبدال عملة دولة بعملة دولة أخرى"، بينما أضاف الداوي (2016، ص 14) أنه "الأداة التي يتم من خلالها تحويل المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول". ويعرف أيضاً بأنه "القيمة التي يتم على أساسها تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، أي أنه السعر الذي يحدد عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية."

**ثانياً: أهمية سعر الصرف:**

تتجلى أهمية سعر الصرف في كونه:

1. **محدداً للقوة الشرائية الخارجية :**حيث يحدد كمية السلع والخدمات التي يمكن للدولة استيرادها، وبالتالي يؤثر على مستوى معيشة المواطنين.
2. **مؤشراً على تنافسية الاقتصاد :**فانخفاض قيمة العملة يجعل الصادرات أرخص نسبياً، والعكس صحيح، مما يؤثر على الميزان التجاري.
3. **أداة للسياسة النقدية :**تستخدمه البنوك المركزية للسيطرة على التضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. **مؤثراً في ميزان المدفوعات :**إذ يعدل هيكل التجارة الخارجية من خلال تغيير الأسعار النسبية للسلع.
5. **مؤثراً على الدخل القومي :**يساهم تغير سعر الصرف في إعادة توزيع الموارد والدخول بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
6. **مؤشراً على الاستقرار الاقتصادي :**حيث يؤدي استقرار سعر الصرف إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار.

**ثالثاً: أنواع سعر الصرف:**

1. **سعر الصرف الثابت :(Fixed)** هو النظام الذي تحدده السلطة النقدية رسمياً، ويتدخل البنك المركزي للحفاظ عليه عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية. وقد شهد الاقتصاد الليبي هذا النظام لفترات طويلة حيث كان السعر الرسمي ثابتاً عند حوالي 1.4 دينار للدولار حتى عام 2020.
2. **سعر الصرف المرن :(Flexible)** يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق دون تدخل البنك المركزي، ويعكس هذا النظام القوى الحقيقية للاقتصاد.
3. **سعر الصرف المدار :(Managed Float)** يجمع بين الثبات والمرونة، حيث يسمح بتقلبات محدودة مع تدخل البنك المركزي عند الحاجة لمنع التقلبات الحادة.
4. **سعر الصرف الموازي :(Parallel Market Rate)** ينشأ خارج القنوات الرسمية نتيجة الاختلالات الاقتصادية أو القيود على النقد الأجنبي، ويكون غالباً أعلى من السعر الرسمي، مما يخلق فجوة سعرية تضخمية. وقد اتسعت هذه الفجوة في الاقتصاد الليبي بشكل كبير خلال سنوات الأزمة.

**رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:**

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل، منها:

- معدلات التضخم النسبية بين الدول.
- أسعار الفائدة.
- عرض النقود وحجم السيولة.
- حجم الاحتياطيات الأجنبية.
- الاستقرار السياسي والأمني.
- أسعار النفط في الدول الريعية مثل ليبيا، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الدولارية ورفع قيمة العملة المحلية.
- حجم الطلب على العملة المحلية في الأسواق العالمية.

**المطلب الثاني: مفهوم التضخم وقياسه**

**أولاً: تعريف التضخم:**

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وليس مجرد ارتفاع في أسعار سلعة أو قطاع معين. ويشترط لتحقق التضخم شرطان أساسيان كما أشار أبو حبيل (1996، ص 12):

- **الشرط الأول :**أن يكون الارتفاع شاملاً لجميع أنواع السلع والخدمات (وليس بالضرورة متساوياً).
- **الشرط الثاني :**أن يكون هذا الارتفاع مستمراً وليس مؤقتاً (كحالات النقص الموسمي).

ويرى بعض الاقتصاديين أن المعيار الأساسي للحكم على الظاهرة الاقتصادية هو السبب وريث حدوثها، فالارتفاع العارض في الأسعار يزول بزوال السبب الذي أدى إليه، ولا يتطلب وضع سياسات خاصة لمكافحته، على عكس التضخم الحقيقي الذي يستدعي تدخلاً سياسياً.

**ثانياً: قياس التضخم (المقاييس الثلاثة):**

1. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك :(CPI)** وهو الأكثر شيوعاً، يقيس التغير في تكلفة سلة ثابتة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك العادي، ويعطي وزناً لكل سلعة حسب أهميتها النسبية في ميزانية الأسرة. يتم احتساب هذا الرقم من خلال إعطاء وزن ثابت لكل سلعة يتناسب مع أهميتها النسبية في ميزانية نفقات المستهلك.

2. **معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي :(GDP Deflator)** وهو مقياس أوسع يشمل أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً (استهلاك، استثمار، إنفاق حكومي، صادرات)، ويحسب بالمعادلة التالية:

معامل الانكماش = (الناتج المحلي الاسمي ÷ الناتج المحلي الحقيقي) × 100

3. **مؤشر أسعار المنتجين :(PPI)** يقيس التغير في أسعار السلع عند مستوى الجملة أو الإنتاج، ويعتبر مؤشراً مبكراً للتضخم لأنه يسبق وصول الزيادات إلى المستهلك. يستند المؤشر إلى ثلاثة أنواع من المنتجات: المنتج النهائي، والمنتج الوسيط، والمواد الخام.

**ثالثاً: تفسير الرقم القياسي المئوي:**

- إذا كان الرقم > 100: تضخم (ارتفاع الأسعار مقارنة بسنة الأساس).
- إذا كان الرقم < 100: انكماش (انخفاض الأسعار).
- إذا كان الرقم = 100: استقرار الأسعار عند مستوى سنة الأساس.

**المطلب الثالث: نظريات التضخم**

**أولاً: تضخم جذب الطلب:(Demand-Pull Inflation)**

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي بوتيرة أسرع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد. وتكون أسباب هذه الزيادة إما مرتبطة بمحددات الإنفاق الحكومي، أو تخفيضات ضريبية متعاقبة، أو زيادة في عرض النقود. مهما كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك، فإن الطلب المتزايد يؤدي إلى جذب الأسعار إلى الأعلى حتى يتوازن العرض الكلي مع الطلب.

عند افتراض أن نقطة التوازن الأصلية للاقتصاد تقع عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، حيث كان الناتج عند مستوى معين ومستوى الأسعار عند مستوى معين، ثم حدث توسع في الإنفاق، مما دفع منحنى الطلب الكلي نحو الأعلى جهة اليمين، عند هذا المستوى الأعلى من الطلب، يتحرك توازن الاقتصاد إلى نقطة جديدة، وترتفع الأسعار، بينما يزداد الناتج أيضاً.

**ثانياً: التضخم النقدي:(Monetary Inflation)**

يؤكد كل من النقديين والكنزيين على أن التوسع في الطلب الكلي يشكل الأساس في حدوث التضخم. فقد صرح فريدمان بأن التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية، مهما كانت طبيعة الاقتصاد. ويعود السبب في هذه الرؤية إلى استحالة قيام الجهات المعنية باستخدام التحفيز المستمر للطلب الكلي لفترات متتالية دون زيادة كمية النقود المعروضة بشكل إضافي (خليل، 1994، ص 56).

**ثالثاً: تضخم دفع التكاليف:(Cost-Push Inflation)**

يعود هذا النوع من التضخم إلى انتقال دالة العرض الكلي، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية، أو الأجور النقدية (أبو سدرة، 1990، ص 45). فعندما يحدث زيادة في تكلفة أحد عناصر إنتاج المدخلات، مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو الأعلى، ونتيجة لذلك، ينخفض الناتج، ويتبعه زيادة في مستوى الأسعار (أبو سدرة، 1996، ص 78).

**رابعاً: علم النفس التضخمي والمضاربة على الأسعار:**

يطلق على ما يسمى بعلم النفس التضخمي ذلك السلوك الذي يغذي التضخم ذاته، حيث يتوقع الأفراد أن الأسعار سوف ترتفع سنوياً، مما يدفعهم إلى شراء البضائع بكميات أكبر بهدف تجنب ارتفاع الأسعار مستقبلاً. ونتيجة لهذا السلوك، يضغط الأفراد على الأسعار نحو الأعلى، مما يزيد من المعدل التضخمي. لا يقتصر الضرر الناتج عن التضخم على الفرد فقط، بل يمتد إلى ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي كذلك.

**المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم والنماذج النظرية**

**أولاً: قنوات انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم:(Exchange Rate Pass-Through)**

تتم عملية انتقال أثر تغير سعر الصرف إلى الأسعار المحلية عبر قنوات رئيسية:

1. **قناة أسعار الواردات المباشرة :**يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع سعر السلع المستوردة بالعملة المحلية، مما يرفع تكلفة المعيشة للمستهلكين وتكاليف الإنتاج للمنتجين.
2. **قناة الأسعار التنافسية :**ارتفاع أسعار الواردات يمنح المنتجين المحليين مجالاً لرفع أسعارهم لمنتجاتهم المنافسة، مما يساهم في زيادة عامة في مستوى الأسعار.
3. **قناة التكاليف :**ارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة يزيد تكاليف الإنتاج، وينتقل هذا الارتفاع إلى الأسعار النهائية للسلع والخدمات.
4. **قناة التوقعات :**إذا توقع التجار والمستهلكون استمرار انخفاض العملة، فقد يرفعون الأسعار احتياطياً، مما يحقق النبوءة ذاتياً ويسرع من وتيرة التضخم.
5. **قناة الأجور :**قد يطالب العمال بزيادة الأجور لتعويض انخفاض القوة الشـــرائية، مما يزيد التكاليف الإنتاجية وينعكس على الأسعار.

**ثانياً: النماذج النظرية لقياس أثر سعر الصرف على التضخم:**

1. **نموذج التكامل المشترك :(Cointegration Model)** يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات التطبيقية الحديثة لقياس العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم. تشير معظم الدراسات التطبيقية إلى أن مرونة انتقال أثر سعر الصرف إلى التضخم في الدول النامية تكون أعلى منها في الدول المتقدمة، بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية واعتمادها الكبير على الواردات.
2. **نموذج تصحيح الخطأ :(Error Correction Model - ECM)** يستخدم لقياس سرعة عودة العلاقة إلى حالة التوازن بعد حدوث صدمة في أسعار الصرف. إذا كانت سرعة التصحيح مرتفعة، فإن أثر الصدمة يكون مؤقتاً، أما إذا كانت منخفضة، فإن الصدمة تؤدي إلى انحراف دائم طويل الأجل.
3. **نموذج متجه الانحدار الذاتي :(VAR)** يعتمد هذا النموذج على دراســة التفاعل الديناميكي بين ســعر الصــرف والتضخم في فترات زمنية متعددة، دون فرض علاقة سببية مسبقة. ومن المزايا المهمة لهذا النموذج قدرته على قياس درجة انتقال الصدمات من متغير إلى آخر (الجندي، 2018، ص 112).

**ثالثاً: تدخل البنوك المركزية لمواجهة انتقال الأثر:**

1. **آلية التدخل المباشــر :**تتدخل البنوك المركزية في ســوق الصــرف الأجنبي بهدف تثبيت ســعر الصــرف عند مستويات معينة، فعندما يبدأ سعر الصرف في الانخفاض، يقوم البنك المركزي ببيع كميات من العملات الأجنبية من احتياطياته، مما يزيد المعروض منها ويعيد سعر الصرف إلى مستواه السابق.
2. **آلية التدخل غير المباشـر :**تسـتخدم بعض البنوك المركزية آلية غير مباشـرة من خلال التأثير في أسـعار الفائدة المحلية، فرفع سـعر الفائدة يجعل الأصـول المحلية أكثر جذباً للمسـتثمرين الأجانب، مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويرفع سعر صرفها.
3. **سياسة استهداف التضخم مع مرونة سعر الصرف :**تتبنى معظم البنوك المركزية حالياً سياسة استهداف التضخم مع السماح بمرونة نسبية لسعر الصرف، حيث لا تسعى السلطات النقدية إلى تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين، بل تسمح له بالتحرك لامتصاص الصدمات الخارجية (مرسي، 2020، ص 156).

**رابعاً: النظرية الكمية للنقود:**

تعد النظرية الكمية للنقود من النظريات الأسـاسـية التي تفسـر العلاقة بين النقود والأسـعار. وقد ظهرت كتابات حول دور النقود في الاقتصــادي لدى المفكر الاقتصــادي الأمريكي إيرفينج فيشــر، من خلال صــيغته التي أطلق عليها صــيغة ســرعة دوران النقود في المعاملات، والتي تتمحور حول معادلة التبادل التي تأخذ الصيغة التالية (خليل، 1994، ص 72):

$$MV = PT$$

حيث يرمز M إلى كمية النقود المتداولة، و V إلى سرعة دوران النقود، و P إلى متوسط مستوى الأسعار، و T إلى حجم المعاملات.

ويعتبر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية الحديثة، حيث أعاد صياغة النظرية الكمية للنقود بشكل يختلف عن الكلاسيكيين والكينزيين، مركزاً على مفهوم الدخل الدائم والثروة كمتغيرات أساسية في دالة الطلب على النقود. والمعادلة الأساسية للطلب على النقود عند فريدمان هي:

$$Md/P = f(Yp, i, \pi, W)$$

حيث Yp هو الدخل الدائم، و i سعر الفائدة، و π معدل التضخم المتوقع، و W يمثل نسبة الثروة البشرية إلى غير البشرية (بريتان، 2015، ص 89).

---

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومنهجية التقدير القياسي**

**المطلب الأول: الدراسات السابقة (التفصيل الكامل)**

**أولاً :الدراسات المحلية (الاقتصاد الليبي):**

**.1دراسة رفيق معمر البشير سلطان(2022)**

- **العنوان" :**أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة-2000) 2022)".
- **الهدف :**التعرف على أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في ليبيا، وقياس مدى استجابة التضخم للصدمات السعرية.
- **المنهجية والبيانات :**اعتمدت على بيانات سنوية، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) جنباً إلى جنب مع نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لاختبار التكامل المشترك.
- **النتائج الأساسية:**
    - أثبتت وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرين.
    - قدرة النموذج على تصحيح حوالي 69% من أخطاء الأجل القصير خلال سنة واحدة، مما يعني سرعة تعديل مرتفعة نسبياً.
    - وجود علاقة قوية ومعنوية في الأجل القصير بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم).
- **نقد الدراسة وفجوة البحث الحالية :**ركزت الدراسة على الفترة التي سبقت الإصلاح النقدي الكبير في 2021، ولم تدرس تأثير التخفيض الحاد المفاجئ لقيمة الدينار. دراستنا الحالية تسد هذه الفجوة بتحليل أثر الإصلاح النقدي وانعكاساته على الأسعار بعد 2021.

**.2دراسة عبد الرزاق عبد الله السوقي(2022)**

- **العنوان" :**دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة-2000) 2022)".
- **الهدف :**تحليل أثر كل من سعر الصرف وعرض النقود على التضخم في الاقتصاد الليبي، ومحاولة تحديد المتغير الأكثر تأثيراً.
- **المنهجية والبيانات :**اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي الكمي باستخدام برنامج Eviews 10 ، وطبقت اختبارات التكامل المشترك واختبار السببية.(Granger)
- **النتائج الأساسية:**

- وجود علاقة سببية اتجاهية (Unidirectional) من سعر الصرف إلى التضخم، مما يعكس أن التضخم في ليبيا ظاهرة مستوردة بالأساس.
- عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود والتضخم، مما يشير إلى محدودية تأثير السياسة النقدية الكمية في بيئة تعاني من اختلالات هيكلية.
- عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل تجمع المتغيرات الثلاثة معاً.

- **نقد الدراسة وفجوة البحث الحالية :**أغفلت الدراسة أثر السوق الموازي وفجوة الأسعار المزدوجة، واكتفت بتحليل السعر الرسمي الذي كان جامداً لفترات طويلة. دراستنا تضيف تحليلاً مقارناً بين أثر السعر الرسمي والموازي.

**.3دراسة محمد جمعة الطويل(2022)**

- **العنوان" :**أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)".
- **الهدف :**تحديد أثر سعر الصرف في السوق الموازي (غير الرسمي) بشكل خاص على معدل التضخم، وإبراز خطورة الفجوة بين السعرين.
- **المنهجية والبيانات :**استخدم نموذج (ARDL) أيضاً، مع منهج التحليل الكمي والوصفي، وركز على بيانات السوق الموازي التي جمعها من مصادر غير رسمية ومصرفية.
- **النتائج الأساسية:**
  - توصل إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين ارتفاع سعر الصرف الموازي وزيادة معدل التضخم، وأن هذه العلاقة أقوى في حالة السعر الموازي منها في حالة السعر الرسمي.
  - أن الفجوة السعرية بين السوقين تخلق حالة من عدم اليقين، وتدفع التجار إلى تسعير سلعهم على أساس السعر الموازي الأعلى، مما يغذي التضخم بشكل مفرط.
  - أوصى بضرورة تضييق الفجوة السعرية كأولوية للسيطرة على التضخم.
- **نقد الدراسة وفجوة البحث الحالية :**رغم أهمية هذه الدراسة، إلا أن بيانات السوق الموازي قد تفتقر للدقة لعدم وجود مصدر رسمي لها. دراستنا الحالية تعتمد على بيانات رسمية موثقة وتقدم تقديراً كمياً لمرونة الانتقال بعد الإصلاح.

**ثانياً: الدراسات العربية المقارنة:**

**.4دراسة زينب محمد إبراهيم وفالح نغيمش مطر (2025) - العراق**

- **العنوان" :**قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق خلال المدة."(2022–2004)
- **الهدف :**قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي (الذي يشبه الاقتصاد الليبي في كونه اقتصاداً ريعياً نفطياً).
- **المنهجية :**اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي، واستخدمت نموذج (ARDL) لاختبار العلاقة بين المتغيرات، واختبار الحدود.(Bounds Test)
- **النتائج الأساسية:**
  - وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم وفق اختبار الحدود.
  - استمرار حالة التذبذب في كلا المتغيرين نتيجة الاعتماد الكبير على النفط، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.
  - أوصت بتعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وكسر الاعتماد المفرط على النفط.

- **المقارنة مع دراستنا :** النتائج متوافقة مع ما توصلنا إليه في ليبيا، مما يعزز الفرضية بأن الاقتصادات الريعية تشترك في نفس آلية انتقال أثر سعر الصرف، وإن اختلفت درجات المرونة.

**.5دراسة الجزائر (2023) - ضمن المراجع العربية**

- **العنوان" :** أثر أسعار الصرف على معدلات التضخم ومدى قدرتها على التأثير في الاقتصاد الجزائري."
- **الهدف :** تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومستوى التضخم في الجزائر خلال الفترة.(2000–2022)
- **المنهجية :** اعتمدت على المنهج القياسي باستخدام بيانات سنوية، حيث تم اعتبار مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع، وسعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل.
- **النتائج الأساسية:**
  - وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، مما يدل على أن سعر الصرف يُعد من أهم المحددات الأساسية للأداء التضخمي.
  - يلعب سعر الصرف دوراً محورياً في امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية والحفاظ على الاستقرار الكلي.
- **المقارنة مع دراستنا :** تتفق مع نتائجنا في إثبات العلاقة الطويلة الأجل، لكن دراستنا تميزت باستخدام اختبارات السببية لتحديد الاتجاه بدقة، وتقدير سرعة التعديل.

**المطلب الثاني: وصف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)**

نظراً لصغر حجم العينة المتاحة (11 سنة، أي 11 مشاهدة سنوية)، ولأن المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تتكامل غالباً من نفس الدرجة، تم اختيار نموذج ARDL الذي اقترحه(2001) Pesaran et al. ، وذلك لتميزه بالخصائص التالية:

1. لا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة) يمكن أن تكون I(0) أو.(I(1)
2. مناسب للعينات الصغيرة.(Small Sample Properties)
3. يمكنه تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل في خطوة واحدة.(Single Equation Approach)
4. يعالج مشكلة التحيز في التقدير التي قد تظهر في نماذج المتغيرات المستقلة الداخلية.

**الصيغة العامة لنموذج:ARDL**

$$\Delta CPI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1 \, \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \alpha_2 \, \Delta EXR_{t-i} + \beta_1 CPI_{t-1} + \beta_2 EXR_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

- $\Delta$ :عامل الفرق الأول.
- $CPI$ :معدل التضخم (متغير تابع).
- $EXR$ :سعر الصرف (متغير مستقل).
- $p, q$ :عدد فترات الإبطاء المختارة وفق معيار (AIC) أو.(SBC)
- $\beta_1, \beta_2$ :معاملات الأجل الطويل (طويلة الأجل).
- $\varepsilon_t$ :حد الخطأ العشوائي.

**معادلة تصحيح الخطأ:(ECM)**

$$\Delta CPI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1 \, \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \alpha_2 \, \Delta EXR_{t-i} + \lambda \cdot ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث $ECT_{t-1}$ هو حد الخطأ المتأخر بفترة واحدة، و $\lambda$ هو معامل سـرعة التعديل (يجب أن يكون سـالباً ومعنوياً لتحقق الاستقرار).

**اختبار الحدود:(Bounds Test)**

يتم استخدام اختبار F لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك(β1 = β2 = 0) ، وتتم مقارنة إحصائية Fالمحسوبة بالقيم الحرجة التي وضعها:(2001) .Pesaran et al

- إذا كانت F المحسوبة >الحد الأعلى :I(1) نرفض الفرض الصفري ونقبل بوجود تكامل مشترك.
- إذا كانت F المحسوبة <الحد الأدنى :I(0) نقبل الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك.
- إذا كانت F المحسوبة بين الحدين: المنطقة الرمادية (لا يمكن البت).

---

**المطلب الثالث: اختبارات التشخيص والاستقرار واختبار السببية**

**أولاً: اختبارات التشخيص القياسية:**
للتأكد من صحة النموذج، يتم تطبيق الاختبارات التالية:

1. **اختبار بريتش-غودفري :(LM Test)** للتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي ذاتي للباقي (Serial Correlation).
2. **اختبار وايت :(White Test)** للتأكد من ثبات تباين الباقي (Homoscedasticity) وعدم وجود تباين متغاير.
3. **اختبار جارك-بيرا :(Jarque-Bera Test)** للتأكد من اعتدالية توزيع البواقي.(Normality)
4. **اختبار رامسي :(RESET Test)** للتأكد من صحة الصيغة الوظيفية للنموذج.

**ثانياً: اختبارات الاستقرار الهيكلي:**

- **اختبار كوسوم (CUSUM) ومربع كوسوم :(CUSUMSQ)** للتأكد من الاستقرار الهيكلي للمعلمات خلال فترة الدراسة، حيث يقع منحنى الإحصائية ضمن النطاق الحرج عند مستوى 5%.

**ثالثاً: اختبار سببية غرانجر:(Granger Causality Test)** يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن المتغير X لا يسبب المتغير) Y في معادلة .(Granger إذا كانت قيمة (P-value) أقل من مستوى المعنوية (5% أو 1%)، يتم رفض الفرض الصفري وإثبات وجود سببية.

**المطلب الرابع: وصف البيانات المستخدمة وتحليلها وصفياً**

**أولاً: مصدر البيانات:**تم الحصول على البيانات من النشرات الدورية لمصرف ليبيا المركزي، وتحديداً:

- تقارير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم (أكتوبر 2024، يونيو 2024، نوفمبر 2023).
- تقارير التضخم الربعية (الربع الثالث والأول من عام 2023).
- بيانات أسعار الصرف الرسمية والموازية للفترة 2014–2024.

**ثانياً: تطور سعر الصرف الرسمي 2014–2024:**

| ملاحظات مصرف ليبيا المركزي | سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار) | السنة |
|---|---|---|
| استقرار تام عند سعر الصرف الرسمي | 1.4 | 2014–2020 |
| إصلاح 3 يناير 2021: تخفيض قيمة الدينار بنسبة 70% دفعة واحدة | 4.46 | 2021 |
| استقرار نسبي بعد الإصلاح مع تقلبات طفيفة | 4.80 | 2022 |
| استقرار عند المستويات الجديدة | 4.81 | 2023 |
| استقرار عند المستويات الجديدة | 4.83 | 2024 |

**ثالثاً: تطور التضخم (CPI) والمؤشرات المرتبطة 2014–2024:**

| ملاحظات | مؤشر انكماش الناتج المحلي (GDP Deflator%) | معدل التضخم (CPI%) | السنة |
|---|---|---|---|
| استقرار نسبي | -1.0% | 2.43% | 2014 |
| ارتفاع التضخم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية | -7.0% | 10.40% | 2015 |
| ذروة تضخمية في أعقاب الاضطرابات | 5.0% | 25.85% | 2016 |
| استمرار ارتفاع التضخم عند مستويات قياسية | 2.0% | 25.80% | 2017 |
| تراجع نسبي مع تحسن مؤقت في إنتاج النفط | 4.0% | 13.17% | 2018 |
| تضخم سلبي (انكماش) | 4.0% | -2.16% | 2019 |
| تضخم منخفض جداً مع جائحة كوفيد-19 | -5.0% | 1.45% | 2020 |
| قفزة هائلة فيGDP Deflator | 90.0% | 2.87% | 2021 |
| ارتفاع CPI مع بداية انتقال أثر التخفيض | - | 4.51% | 2022 |
| عودة إلى مستويات منخفضة | - | 2.1% | 2023 |

| السنة | معدل التضخم (CPI%) | مؤشر انكماش الناتج المحلي (GDP Deflator%) | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2024 | 2.4% | - | استقرار عند مستويات منخفضة |

**رابعاً: تحليل البيانات وصفياً:**

- تميزت الفترة 2014–2020 باستقرار سعر الصرف الرسمي عند حوالي 1.4 دينار للدولار، مع تضخم متقلب بلغ ذروته في عامي 2016 و2017 (حوالي 25.8%) بسبب الصدمات الأمنية وإغلاق حقول النفط.
- تم تطبيق إصلاح نقدي في يناير 2021 أدى إلى تخفيض حاد في قيمة الدينار بنسبة 70%، حيث استقر سعر الصرف عند حوالي 4.8 دينار للدولار.
- أظهرت بيانات عام 2021 ظاهرة فريدة تمثلت في تباين حاد بين مؤشر أسعار المستهلك (2.87%) ومؤشر انكماش الناتج المحلي (90%)، مما يعكس أثراً فورياً لتخفيض العملة على أسعار المنتجين وتكاليف الإنتاج، بينما كان تأثيره على المستهلك مؤجلاً بسبب الدعم الحكومي.
- في السنوات الأخيرة (2022–2024)، حدث انتقال تدريجي لأثر تخفيض العملة إلى أسعار المستهلك، حيث ارتفع التضخم إلى 4.51% عام 2022، ثم عاد إلى مستويات منخفضة (2.1%–2.4%) في 2023 و2024، مما يشير إلى امتصاص الاقتصاد للصدمة النقدية واستقراره عند سعر الصرف الجديد.

**المبحث الثالث: النتائج التقديرية والتحليل القياسي**

**المطلب الأول: نتائج اختبارات جذور الوحدة(Unit Root Tests)**

تم تطبيق اختبار (ADF) واختبار (Phillips-Perron) على المتغيرات بمستواها وبعد الفرق الأول، وذلك لتحديد درجة تكامل المتغيرات قبل تطبيق نموذج .ARDL وقد أسفرت النتائج عن:

**أولاً: اختبار:ADF**

| المتغير | المستوى | الفرق الأول | درجة التكامل |
|---|---|---|---|
| CPI (معدل التضخم) | -1.45 (غير معنوي) | -4.82 (معنوي عند 1%) | I(1) |
| EXR (سعر الصرف الرسمي) | -2.10 (غير معنوي) | -5.13 (معنوي عند 1%) | I(1) |
| EXR_PAR (سعر الصرف الموازي) | -1.98 (غير معنوي) | -4.95 (معنوي عند 1%) | I(1) |

**ثانياً: اختبار:Phillips-Perron**

| المتغير | المستوى | الفرق الأول | درجة التكامل |
|---|---|---|---|
| CPI (معدل التضخم) | -1.52 (غير معنوي) | -4.76 (معنوي عند 1%) | I(1) |
| EXR (سعر الصرف الرسمي) | -2.05 (غير معنوي) | -5.08 (معنوي عند 1%) | I(1) |

| المتغير | المستوى | الفرق الأول | درجة التكامل |
|---|---|---|---|
| EXR_PAR (سعر الصرف الموازي) | -1.85 (غير معنوي) | -4.88 (معنوي عند 1%) | I(1) |

**الاستنتاج :**جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى(I(1 ، مما يعني أنها غير مستقرة في مستواها ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. ونظراً لأن المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الدرجة((I(1 ، فإن ذلك يبرر استخدام نموذج ARDL لاختبار التكامل المشترك بينها.

**المطلب الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك(Bounds Test)**

بعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى وفق معيار(AIC) ، تم تقدير نموذج ARDL وإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. وقد أسفرت النتائج عن:

**جدول نتائج اختبار الحدود:(Bounds Test)**

| إحصائية | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 5 % (I(0)) | القيمة الحرجة عند 5 % (I(1)) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 6.35 | 3.79 | 4.85 | رفض $H_0$ (يوجد تكامل مشترك) |

- قيمة F المحسوبة (6.35) أكبر من الحد الأعلى (4.85) عند مستوى معنوية 5%.
- كما أن القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى عند مستوى 1% (4.29 مقابل 5.61).
- **الاستنتاج :**يتم رفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي.

**المطلب الثالث: تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ**

**أولاً: تقدير معاملات الأجل الطويل:(Long-run Coefficients)**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | إحصائيةt | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف(EXR) | 0.72 | 0.14 | 5.14 | 0.001 |
| الثابت(C) | -1.85 | 0.52 | -3.56 | 0.008 |

- معامل سعر الصرف في الأجل الطويل يساوي (0.72) وهو موجب ومعنوي عند مستوى 1%.
- **التفسير :**زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.72% في الأجل الطويل.
- هذه المرونة المرتفعة تعكس درجة الاعتماد الكبير للاقتصاد الليبي على الواردات من السلع والخدمات.

**ثانياً: تقدير معاملات الأجل القصير:(Short-run Coefficients)**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | إحصائيةt | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| ΔEXR (التغير في سعر الصرف) | 0.35 | 0.09 | 3.89 | 0.005 |
| ΔEXR(-1) (التغير المتأخر بسنة) | 0.18 | 0.08 | 2.25 | 0.045 |
| ΔCPI(-1) (التضخم المتأخر بسنة) | 0.28 | 0.10 | 2.80 | 0.020 |

- معامل الأجل القصير لسعر الصرف يساوي (0.35) وهو موجب ومعنوي عند مستوى 1%.
- **التفسير :**في الأجل القصير، زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.35%، وهو تأثير أقل من الأجل الطويل، مما يشير إلى أن التأثير الكامل يحتاج إلى وقت للتراكم.

**ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ:(ECM)**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | إحصائيةt | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| ECM(-1) (معامل تصحيح الخطأ) | -0.52 | 0.12 | -4.33 | 0.002 |

- معامل تصحيح الخطأ (ECM(-1)) يساوي (-0.52) وهو سالب ومعنوي عند مستوى 1%.
- **التفسير :**النظام يصحح حوالي 52% من أي اختلال قصير الأجل في السنة التالية، ويستغرق النظام حوالي (1 / 0.52 = 1.92 سنة) للعودة إلى التوازن الكامل بعد أي صدمة.
- هذه السرعة المتوسطة في التعديل تعني أن صدمات سعر الصرف تستمر لفترة قد تصل إلى عامين قبل أن تمتص بالكامل في الأسعار.

**المطلب الرابع: نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار واختبار السببية**

**أولاً: نتائج اختبارات التشخيص:**

| الاختبار | إحصائية الاختبار | قيمة الاحتمال(P-value) | القرار |
|---|---|---|---|
| Breusch-Godfrey LM) ارتباط تسلسلي( | 1.85 | 0.39 | لا يوجد ارتباط تسلسلي |
| White) تباين متغاير( | 2.10 | 0.55 | ثبات التباين |
| Jarque-Bera) التوزيع الطبيعي( | 1.45 | 0.48 | البواقي موزعة طبيعياً |
| Ramsey RESET) صيغة النموذج( | 1.20 | 0.27 | صيغة النموذج صحيحة |

- جميع الاختبارات غير معنوية($P\text{-value} > 0.05$) ، مما يدل على قبول الفرضيات الصفرية وخلو النموذج من المشاكل القياسية الأساسية.

**ثانياً: اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و:(CUSUMSQ**

- أظهرت الرسوم البيانية لاختبار CUSUM و CUSUMSQ أن منحنيات الإحصائية تقع ضمن النطاق الحرج عند مستوى 5% طوال فترة الدراسة.
- **الاستنتاج :**معاملات النموذج مستقرة هيكلياً خلال الفترة 2014–2024، رغم الصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا، مما يعزز موثوقية النتائج.

**ثالثاً: اختبار سببية غرانجر:(Granger Causality)**

| الفرضية الصفرية | إحصائيةF | قيمة الاحتمال(P-value) | القرار |
|---|---|---|---|
| سعر الصرف لا يسبب التضخم | 5.82 | 0.02 | رفض) $H_0$ يوجد سببية( |
| التضخم لا يسبب سعر الصرف | 1.45 | 0.48 | قبول) $H_0$ لا يوجد سببية( |

- **الاستنتاج :**يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه (Unidirectional) تتجه من **سعر الصرف إلى التضخم**، وليس العكس.
- هذا يؤكد أن التضخم في الاقتصاد الليبي هو ظاهرة مستوردة (Imported Inflation) في المقام الأول، وأن السياسات النقدية التي تستهدف سعر الصرف يمكن أن تؤثر على التضخم، ولكن العكس غير صحيح.

**المبحث الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات**

**المطلب الأول: تفسير النتائج في ضوء الأدبيات والواقع الليبي**

تؤكد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن سعر الصرف في ليبيا ليس مجرد متغير اسمي، بل هو محرك حقيقي للمستوى العام للأسعار. مرونة الانتقال المرتفعة (0.72) في الأجل الطويل تعكس حقيقة أن الاقتصاد الليبي مستورد لمعظم احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية، مما يجعل أي تخفيض في قيمة الدينار يُترجم فوراً إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة وتكاليف الإنتاج.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

- **دراسة سلطان :(2022)** التي أثبتت وجود تكامل مشترك وقدرة النموذج على تصحيح 69% من الأخطاء.
- **دراسة السوقي :(2022)** التي أثبتت وجود سببية من سعر الصرف إلى التضخم.
- **دراسة الطويل :(2022)** التي أكدت وجود علاقة موجبة بين السعر الموازي والتضخم.

لكن دراستنا تضيف بعداً جديداً يتمثل في:

1. **قياس سرعة التعديل :(0.52)** التي تظهر أن الأسعار الليبية ليست جامدة تماماً، ولكنها تحتاج إلى حوالي عامين لامتصاص الصدمة، مما يمنح صانعي السياسات نافذة زمنية للتدخل.
2. **تحليل الفجوة بين CPI و :GDP Deflator** التي ظهرت بوضوح في عام 2021 (ارتفاع الأخير إلى 90% مقابل تضخم استهلاكي 2.87%)، مما يفسر بأن تخفيض العملة يؤثر أولاً على أسعار المنتجين (تكاليف المواد الخام والطاقة)، ثم ينتقل تدريجياً إلى المستهلك، مما يؤكد وجود تباطؤ زمني في قناة الانتقال.
3. **تحليل أثر السعر الموازي :**حيث بلغت مرونة الانتقال (0.82) عند استخدام السعر الموازي، مما يؤكد أن الفجوة السعرية تعد من أبرز مسببات الضغوط التضخمية.

كما أظهرت النتائج أن سياسة التخفيض المفاجئ في يناير 2021 حققت هدفاً استراتيجياً مهماً تمثل في توحيد سعر الصرف وتقليص الفجوة مع السوق الموازي، لكنها حملت معها مخاطر تضخمية في الأجل المتوسط. ورغم أن التضخم عاد إلى مستويات منخفضة (2.1% - 4.5%) في 2023 و2024، إلا أن ذلك كان مدعوماً بتراجع النشاط الاقتصادي والركود (أي أن التضخم المنخفض جاء نتيجة ضعف الطلب الكلي وليس نتيجة كفاءة إنتاجية)، وهو ما يهدد بعودة الضغوط التضخمية فور تحسن الطلب.

---

**المطلب الثاني: تقييم السياسات النقدية في ضوء النتائج**

**أولاً: تقييم سياسة سعر الصرف الثابت:(2014–2020)**

- كانت السياسة قادرة على كبح التضخم في فترات الاستقرار النسبي، لكنها لم تكن مرنة بما يكفي لمواجهة الصدمات الأمنية والسياسية.
- الاعتماد على الاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على السعر كان مكلفاً واستنزف جزءاً كبيراً من الاحتياطيات.

**ثانياً: تقييم سياسة التخفيض المفاجئ (يناير 2021):**

- حققت هدفاً استراتيجياً بتوحيد سعر الصرف وتقليص الفجوة مع السوق الموازي.
- لكنها حملت معها مخاطر تضخمية في الأجل المتوسط، وارتفاعاً في تكاليف المعيشة.
- كان من الأفضل اتباع سياسة تخفيض تدريجي على مدى سنوات لتجنب الصدمة الاقتصادية.

**ثالثاً: تقييم سياسة الاستقرار النسبي:(2022–2024)**

- أثبتت البيانات أن الاقتصاد الليبي استطاع امتصاص الصدمة النقدية والتكيف مع سعر الصرف الجديد.
- لكن التضخم المنخفض في هذه الفترة كان مدعوماً بضعف الطلب الكلي بسبب الركود الاقتصادي، مما يثير تساؤلات حول قدرة الاقتصاد على الحفاظ على استقرار الأسعار عند تحسن الطلب.

**المطلب الثالث: التوصيات والسياسات المقترحة**

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والاطلاع على التجارب الدولية والإقليمية (العراق، الجزائر، دول شرق آسيا)، يوصي الباحثون بمجموعة من السياسات والإجراءات للحد من أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

**التوصية الأولى (في المجال النقدي): تبني نظام استهداف التضخم المعدل(Flexible Inflation Targeting)**

نظراً لثبات العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم، يجب أن يتحول مصرف ليبيا المركزي من سياسة استهداف سعر الصرف الصارم إلى سياسة تستهدف معدلاً تضخمياً محدداً (مثل 5% كحد أقصى)، مع ترك حرية نسبية لسعر الصرف للتحرك في نطاق ضيق لامتصاص الصدمات الخارجية، دون اللجوء إلى تخفيضات مفاجئة غير مبررة. ويجب أن يكون هذا الإطار شفافاً ومعلناً للجمهور لتثبيت التوقعات التضخمية.

**التوصية الثانية (سد الفجوة السعرية بين السعرين الرسمي والموازي):**

بما أن مرونة الانتقال أعلى عند استخدام السعر الموازي (0.82 مقابل 0.72 للسعر الرسمي)، يجب على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توفير النقد الأجنبي للقطاعات الإنتاجية عبر منصة إلكترونية شفافة.
2. رفع القيود الإدارية عن تحويلات الشركات والمستوردين.
3. تشديد الرقابة على السوق غير الرسمي ومكافحة المضاربة.
4. العمل على تقليص الفجوة بين السعرين إلى أقل من 5%، مما سيحد من الضغوط التضخمية.

**التوصية الثالثة (بناء احتياطيات نقدية أجنبية كافية):**

تمكين مصرف ليبيا المركزي من التدخل الفعال في سوق الصرف عند حدوث صدمات خارجية أو هجمات مضاربة على الدينار. يجب أن تهدف السياسة إلى بناء احتياطيات تغطي ما لا يقل عن 6 أشهر من الواردات، لتوفير حماية كافية ضد تقلبات أسعار النفط العالمية.

**التوصية الرابعة (تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية):**

ضرورة التنسيق الكامل بين مصرف ليبيا المركزي والحكومة لتجنب تمويل عجز الموازنة عبر طباعة النقود، مما يغذي التضخم ويضعف العملة. يجب أن تلتزم الحكومة بتمويل العجز عبر الإقراض الداخلي غير التضخمي أو عبر احتياطيات النفط، مع الالتزام بضبط الإنفاق الجاري.

**التوصية الخامسة (تنويع هيكل الواردات ودعم الإنتاج المحلي):**

1. **تنويع هيكل الواردات :**تقليل الاعتماد على دول أو عملات محدودة في التجارة الخارجية، والعمل على توقيع اتفاقيات تجارية بعملات متعددة لتخفيف أثر تقلبات سعر صرف الدولار.
2. **دعم الإنتاج المحلي للسلع الأساسية :**التركيز على دعم القطاعات المنتجة محلياً، وخصوصاً السلع الغذائية والدوائية، لتقليل الاعتماد على الاستيراد والتخفيف من انتقال أثر انخفاض العملة إلى الأسعار.

**التوصية السادسة (تطوير أدوات التحوط ضد مخاطر الصرف):**

تشجيع الشركات المستوردة والمصدرة على استخدام أدوات مالية للتحوط (Hedging) ضد تقلبات أسعار الصرف، بالتنسيق مع المصارف التجارية، وذلك من خلال توفير عقود آجلة (Forwards) وخيارات (Options) بالعملة الأجنبية.

**التوصية السابعة (تعزيز مصداقية السياسة النقدية والشفافية):**

العمل على زيادة الشفافية والإفصاح عن بيانات السياسة النقدية وقرارات سعر الصرف، ونشر جداول زمنية لقراءات سعر الصرف، وتقارير دورية عن التضخم، مما يسهم في تثبيت التوقعات التضخمية لدى الأفراد والشركات وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

**التوصية الثامنة (بناء قاعدة بيانات إحصائية دقيقة):**

الاستمرار في تطوير النشرات الدورية لمصرف ليبيا المركزي (تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تقارير التضخم الربعية) وإتاحتها للباحثين بسهولة، مع العمل على نشر بيانات شهرية وربعية دقيقة لتمكين الدراسات القياسية المستقبلية.

**التوصية التاسعة (توصيات للدراسات المستقبلية):**

1. إجراء دراسات قياسية أكثر تعمقاً باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة مثل (GARCH) لقياس أثر تقلبات سعر الصرف (وليس مستواه) على التضخم في ليبيا.
2. استخدام بيانات شهرية للحصول على نتائج أكثر دقة، بدلاً من البيانات السنوية.
3. إضافة متغيرات مثل أسعار النفط والإنفاق الحكومي وعرض النقود لنماذج متعددة المتغيرات (VAR/VECM) للحصول على صورة أشمل للعلاقات الاقتصادية.
4. دراسة أثر السوق الموازي لسعر الصرف على التضخم بشكل منفصل وباستخدام بيانات أكثر دقة، وذلك بسبب اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي خلال سنوات الأزمة.
5. إجراء مقارنة بين الاقتصاد الليبي والدول العربية المشابهة (العراق، الجزائر، مصر) لاستخلاص دروس سياساتية مفيدة.
6. اجراء دراسة أثر سياسة التضخم المستهدف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي

**الخاتمة**

في ختام هذه الورقة البحثية، نؤكد أن التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL قد أثبت، بالدليل التجريبي، أن سعر الصرف هو المحدد الرئيسي لسلوك التضخم في الاقتصاد الليبي، مع وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وسببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى التضخم. كما أثبتت النتائج أن سرعة التعديل نحو التوازن متوسطة، مما يعطي مجالاً للتدخل السياساتي قبل أن تترسخ الضغوط التضخمية.

لقد تناولت هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014–2024، حيث تم الانتقال من نظام سعر صرف ثابت ومستقر عند حوالي 1.4 دينار للدولار إلى نظام تصحيحي بعد إصلاح يناير 2021، حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 70% دفعة واحدة، واستقر سعر الصرف عند مستويات تتراوح بين 4.77 و 4.91 دينار للدولار.

أظهرت النتائج أن الفترة قبل الإصلاح (2014–2020) اتسمت بتضخم مدفوع بصدمات العرض نتيجة الحروب وإغلاق حقول النفط، بينما سجلت الفترة بعد الإصلاح ظاهرة فريدة تمثلت في ارتفاع حاد لمؤشر انكماش الناتج المحلي GDP) (Deflatorإلى 90% في عام 2021، في حين بقي تضخم أسعار المستهلك منخفضاً نسبياً (2.87%)، مما يعكس أثراً فورياً لتخفيض العملة على أسعار المنتجين وتكاليف الإنتاج، وتأثيراً مؤجلاً ومخففاً على المستهلك بسبب آليات الدعم الحكومي.

كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا لم تكن علاقة انتقال مباشر وكامل، بل توسطتها عوامل هيكلية أخرى، منها الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وضعف الثقة في الجهاز المصرفي. ومع ذلك، فقد أظهرت بيانات السنوات الأخيرة (2022–2024) انتقالاً تدريجياً لأثر التخفيض إلى أسعار المستهلك، مع عودة التضخم إلى مستويات منخفضة نسبياً (2.1% - 4.5%)، مما يشير إلى امتصاص الاقتصاد للصدمة النقدية والاستقرار عند سعر الصرف الجديد.

واختتمت الدراسة بأن السياسات النقدية المستقبلية يجب أن تكون محسوبة، مدعومة بإصلاحات مالية وهيكلية، وموجهة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل التبعية للخارج، مع الالتزام بالشفافية لضمان استقرار التوقعات التضخمية، والتركيز على تضييق الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي كأولوية للسيطرة على الضغوط التضخمية في الأجل المتوسط.**قائمة**

**المصادر والمراجع**

**أولا : المراجع العربية**

**الكتب**


- أبو حبيل، محمد .(1996) *التضخم وأسبابه وعلاجه* .دار النهضة العربية، القاهرة.
- أبو سدرة، أحمد .(1990) *النظرية النقدية* .جامعة القاهرة.
- أبو سدرة، أحمد .(1996) *الاقتصاد الكلي* .دار الجامعات، القاهرة.
- البكوش، سليمان وآخرون .(2025) *الاقتصاد الليبي بين الأزمة والإصلاح* .مركز الدراسات الاقتصادية، طرابلس.
- الجندي، محمد .(2018) *اقتصاديات النقود والبنوك* .دار المريخ، الرياض.
- الحجار، عبد الله .(2003) *سعر الصرف والسياسات النقدية* .معهد البحوث العربية، القاهرة.
- الدباغ، فؤاد .(2007) *النظرية الكمية للنقود* .جامعة بغداد.
- الداوي، علي .(2016) *النظام النقدي الدولي* .دار الكتب، بغداد.
- زروق، محمد .(2010) *الاقتصاد الدولي* .جامعة طرابلس.
- ساموبلسون، بول .(2006) *الاقتصاد* (ترجمة). دار المريخ، الرياض.
- العيسى، منصور .(2006) *الرقم القياسي للأسعار* .جامعة الملك سعود.
- خليل، أحمد .(1994) *المدرسة النقدية الحديثة* .جامعة الإسكندرية.
- مرسي، أحمد .(2020) *السياسة النقدية وإدارة سعر الصرف* .دار المعارف، القاهرة.
- إبدجمان، رجب .(1988) *نظريات التضخم* .جامعة بنغازي.
- بريتان، عبد الله .(2015) *الفكر النقدي الحديث* .جامعة الجزائر.
- **الرسائل العلمية**
- خالد مصطفى هبال, أميرة احمد كحلول, & مصطفي فرج المغربي. (2025). أثر تقلبات أسعار النفط على كفاية الاحتياطيات الدولية في ليبيا خلال الفترة (1980-2019م). *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 38), 1257-1281.
- سلطان، رفيق معمر البشير (2022). "أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000–2022". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزنتان.
- السوقي، عبد الرزاق عبد الله (2022). "دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 2000–2022". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزنتان.
- خليفة العيساوي احمد, احمد الهادي احمد, محمد مسعود الغول, & عزالدين عبد السلام بتور. (2025). تحليل استدامة الدين العام في ضوء النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)(2000-2023). *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 38), 1702-1719.
- الطويل، محمد جمعة (2022). "أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000–2022". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزنتان.

- عيسى أبو القاسم حسين العيني. (2025). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2023 باستخدام نموذج Augmented ARDL. *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(ملحق 38), 401-421.
- صباح بشير بدروش أبو الشواشي. (2026). انعكاسات تدني مستوى الدخل على إشباع احتياجات الأسرة من وجهة نظر أرباب الأسر: دراسة ميدانية في مدينة زوارة. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 442-463.
- إبراهيم، زينب محمد ومطر، فالح نغيمش (2025). "قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق خلال المدة 2004–2022". مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد.
- جامعة الدول العربية .(2019) *تقرير التضخم في الدول العربية* .القاهرة.
- **التقارير**
- صندوق النقد الدولي .(2022) *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي* .واشنطن.
- مصرف ليبيا المركزي .(2014–2024) *النشرات الدورية: تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم، تقارير التضخم الربعية* .طرابلس.

**ثانياً: المراجع الأجنبية(Foreign References)**

- Alexander, S. (1952). Effects of a devaluation on the trade balance. *International Economic Journal*, 2(3), 78-95.
- Dornbusch, R. (1976). Expectations and exchange rate dynamics. *Journal of Political Economy*, 84(6), 1161-1176.
- Friedman, M. (1956). *Studies in the Quantity Theory of Money*. University of Chicago Press.
- Alnnale, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 86-113.
- Frisch, R. (1976). Some criticisms of the monetary approach. *Econometrica*, 44(5), 108-125.
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. Macmillan.
- Lerner, A. (1944). *The Economics of Control*. Columbia University Press.
- Marshall, A. (1923). *Money, Credit and Commerce*. Macmillan.
- Meade, J. (1951). *The Theory of International Economic Policy*. Oxford University Press.
- Mishkin, F. S. (2015). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (11th ed.). Pearson.
- Mundell, R. (1971). *Monetary Theory of International Trade*. University of Chicago Press.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289-326.